

6- دعم المقاولات الوطنية و تنمية قوى الإنتاج

أيها السيدات والسادة

يهمنا كمستشارين أن نثير بعض القضايا المرتبطة أكثر بطبيعة تمثيلية هذا المجلس وانشغالات مكوناته وناخبيه. و في هذا الإطار نشتغل كثيرا بقضايا المقاولات و الاستثمار والفلاحة و الجماعات الترابية .

فالاستثمار، العمومي منه و الخاص ، مرتبط بشكل وثيق بتنمية المقاولات الوطنية، و بخلق الثروة و التنمية، و توسيع سوق الشغل الذي هو إحدى الإشكالات الكبرى التي تواجه الدولة والمجتمع، لما تشكله البطالة من ثقل على كاهلها معا.

الدولة تقوم بجهد استثماري كبير يواجه أحيانا مشكلة ضعف الإنجاز المؤثر على مردوديته ، و إن كنا نسجل تحسنا في هذه النسبة، و توقع الوصول إلى نسبة إنجاز 69٪ من استثمارات الميزانية العامة و 68٪ للمؤسسات العمومية خلال سنة 2015.

أما الاستثمار الخاص، و رغم كل التدابير و الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال، و هو ما نسجله بارتياح ، فإنه مازال يواجه إشكالات كبرى، و منها عوائق إدارية و مسطرية، و عقليات في الإدارة، تشكلت منذ عقود ، تؤثر على المردودية و النجاعة في هذا القطاع كما في قطاعات أخرى. كما تواجه المقاولات الوطنية المناخ التنافسي الغير مناسب، خاصة مع اتساع اتفاقيات التبادل الحر، و مقتضيات التجارة العالمية، و كل ذلك يسمح باغراق الأسواق الوطنية بمنتجات مصنعة تنافس بقوة منتوجاتنا الوطنية...

إضافة إلى ذلك فإن مساواة كثير من المواد الخام المستوردة مع المواد المصنعة فيما يخص الرسوم الجمركية، ماعدا بعض الإستثناءات ورد بعضها في هذا المشروع (مادة الشاي) ، لا يساعد المقاولات العاملة في المجال الصناعي بوجه خاص، سواء صناعة عصرية أو تقليدية، على تقوية تنافسيتها، بل يؤدي إلى ترك العديد من المقاولين لمجال الإنتاج و التوجه نحو الاستيراد لما يوفره من ربح مضمون و دون تعب كثير.

ونظن أنه يمكن للقطاع الجمركي أن يكون أداة لدعم المقاولات و تقوية قدراتها على التنافس و حمايتها. فالتخفيض من الرسوم الجمركية حول المواد الخام عند الاستيراد، يمكن المقاولات الوطنية من إنتاج منتج بتكلفة أقل، و يقوي قدرتها على منافسة المنتج المستورد الكامل

التصنيع، ويمكن بالتالي من توسيع نشاط المقاولات الصناعية و خلق وحدات إنتاجية جديدة يترتب عنها فرص شغل جديدة، و مداخيل للخزينة العامة عبر الضرائب، تعوض ما فقدته الخزينة العامة من رسوم جمركية. و نأمل مستقبلا أن يتم توسيع لائحة المواد الخام التي يشملها تخفيض الرسوم الجمركية عند الاستيراد و عدم وضعها في نفس السلة مع المواد الكاملة التصنيع. كما يفرض التوجه نحو التصنيع تعزيز إجراءات حماية المنتج الوطني، لدعم هذه المقاولات الصناعية بما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني و مصالح المجتمع المغربي.

إننا بحاجة ماسة لدعم المقاولات الوطنية من جهة كفاعل اقتصادي له دور أساس في بناء اقتصاد متقدم، صاعد خالق للثروة و القيمة المضافة، و من جهة أخرى كمقاولات مواطنة لتساهم في خلق الشغل اللائق، و تحسين وضعية العمال و حماية حقوقهم الاجتماعية، و المساهمة، بالتالي، في تنمية قوى الإنتاج و التقدم الاجتماعي. و دعوتنا لمواصلة الدعم للمقاولات الصغرى و المتوسطة تمليه المساحة الواسعة التي تحتلها هذه المقاولات في النسيج الاقتصادي الوطني، و الصعوبات التي تعانيها، خاصة الحديثة التكوين. و ندرج ضمن ذلك المقاولات الصغرى في الصناعة التقليدية، و نقترح بهذا الخصوص التخفيض إلى أدنى حد من الرسوم الجمركية على المواد الأولية و المواد الخام التي تحتاجها بعض هذه الصناعات مثل الحرير و الخشب، كما نقترح تخصيص أحياء للصناعات التقليدية و بناء محلات بأثمان مدعومة على غرار ما تم به العمل في مجال السكن الاجتماعي، و تسهيل الولوج للتمويل ليس فقط للاستجابة لمتطلبات هذا القطاع، الذي يشغل مئات الآلاف من المغاربة، بل كذلك لمتطلبات السياسة الجديدة للمدينة و للمجال و للبيئة.

و في المجال الفلاحي لا بد أن نسجل، بإيجابية، المراجعات التي عرفها مخطط " المغرب الأخضر"، خاصة مراجعة فكرة تركيز المخطط على المنتوجات الموجهة للتصدير، و التوجه نحو الفلاحة التضامنية، و استحضار الأمن الغذائي في هذا المخطط. و من المفيد التأكيد على أهمية عقود برامج، خاصة في بعض المجالات مثل الحبوب و أشجار الزيتون و الدواجن، و توسيع المساحات المزروعة بمزروعات ذات قيمة مضافة عالية... إضافة إلى آليات الدعم المختلفة التي تقدمها الدولة للقطاع الفلاحي الذي أدى إلى ازدياد المساحات المزروعة ووفرة الإنتاج. ذلك إيجابي بالتأكيد و تعبير عن نجاح المخطط، وهو نجاح يجب مواكبته بمعالجة إشكاليات التسويق داخليا و خارجيا. فمسألة التسويق الخارجي للمنتوجات الفلاحية تطرح بحدة أمام هذه الوفرة في الإنتاج، و أمام صعوبات تواجها منتوجاتنا الفلاحية في أسواق الإتحاد الأوروبي، و التصرف الأحادي لمسؤولي هذا الإتحاد في تحديد الكميات و الأسعار، مما يفرض البحث بجد عن أسواق جديدة في كل القارات.

و ندعم بهذا الخصوص سعي الحكومة إلى تطوير علاقاتنا مع روسيا لكونها سوق استهلاكية و واسعة، و هي بوابة لأسواق محيطية في المنطقة، كما أن التوجه نحو إفريقيا يفتح أفقا واعدة

لكل صادراتنا، ومنها الصادرات الفلاحية، خاصة بعد الزيارة التاريخية لجلالة الملك لعدد من البلدان الإفريقية التي فتحت أفقا واسعة لتبادل تجاري مثمر ومفيد لمصلحتنا الوطنية ومصالح إفريقيا.